

المشتقات : نظرة مقارنة

د. إسماعيل أحمد عمايرة
الجامعة الأردنية

تتشابه اللغات السامية تشابهاً وثيقاً. وقد ترتب على معرفة هذه الحقيقة أن استعان بها الدارسون للتعرف على تطور هذه الظواهر في هذه اللغات، بموازنة إحداها بالأخرى. وقد توافرت لهذه اللغات خصائص جعلت وجه الشبه بينها أوثق من وجه الشبه بين مجموعة اللغات الهندية الأوروبية. ولعل الخصيصة الاشتقاقية التي بُني عليها هيكل التطور اللغوي في الساميات قد وفر لها من أواصر الشبه ما لم يتوافر للغات الهندية الأوروبية، وهي لغات لا تعتمد كثيراً على الاشتقاق، وإنما تعتمد بالدرجة الأولى على ظاهرة التركيب، أي تركيب كلمة من كلمتين أو أكثر. فكلمة Bathroom في الإنجليزية مؤلفة من كلمتين هما Bath وتعني حوض استحمام و Room وتعني غرفة، وقد شكّل من الكلمتين كلمة واحدة، وتعني "الحمام" الذي يُستحم فيه. ويقابل ذلك في الألمانية Badezimmer وهي مكونة من كلمتين: Bade وتعني: حوض استحمام، و Zimmer وتعني غرفة، وقد تألف من الكلمتين كلمة واحدة.

وترمي هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على المشتقات في اللغات السامية، في محاولة للوقوف على العمق التاريخي لهذه الظاهرة في العربية، وتناوب أشكالها، وتطور بعضها عن الآخر.

ولنبدأ بمثل من اسم الفاعل، على تشابه اللغات السامية تشابهاً وثيقاً، إذ لا يتجاوز الاختلاف بينها نوعاً من التفاوت اليسير في درجة التصويت، فنجد في

العربية وزن : فاعل fāʿil الذي يقابله في الآرامية، والسريانية،
والحبشية fāʿel ومثاله في الآرامية ^(١) כָּתֵב kātēb "كاتب"، ومنه في
السريانية ^(٢) مُمْلَا qāṭl "قاتل". وهو قليل في الحبشية ^(٣)، نحسو : wārēs
"وارث".

فالاختلاف -- هنا -- بين العربية وهذه اللغات في الصائتين ē، و i. ولعل
السبب في ذلك أن الصوت ē ليس من الأصوات الأساسية في العربية. إذ لا
نجدّه إلا على الصعيد اللهجي، وهو نوع من أنواع الإمالة.

وأما صيغة اسم الفاعل من الثلاثي في العبرية ^(٤) فهي fōʿel. أي بالصوت
الممال الطويل ē، والصوت الممال عن الألف ē. والنطق العبري هذا يشبه
نطق السريان الغربيين للألف، أي ألف مماله نحو الواو. ولم تختلف الأكادية ^(٥)
عن العربية. ومثاله في الأكادية rākib(um) "راكب".

أما قاعدة المزيد على الثلاثي فالمعروف في العربية أنها تنص على
الإتيان بمضارع، مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وكسر ما قبل
آخره.

ولا تختلف اللغات السامية عن العربية في ذلك، إلا أنه لا يشارك العربية
في ضم الميم سوى الأكادية. فمن أين جاء الضم للميم؟

عوداً لبناء المضارع في العربية، إذ تضمّ العربية مقطع المضارعة من

(١) انظر 53 Rosenthal.

(٢) انظر 54 Robinson.

(٣) انظر 234 Dillmann.

(٤) انظر ربحي كمال (دروس اللغة العبرية) ص ٢٣٠.

(٥) انظر 45 Riemschneider.

كل فعل رباعيّ فقط. فكأنما خصّت الرباعيّ بذلك دون سواء، تمييزاً له. فما فوق الرباعيّ كالخماسي والسداسي، وما دون الرباعيّ، أي الثلاثي، يُفتح فيه مقطع المضارعة، نحو: فعل - يفعل، واستفعل - يستفعل. وكأنما الأصل الفتح. وإنما احتاج الرباعيّ إلى التميّز، فلا يحدث الخلط عندئذ بين الثلاثي وما فوق الرباعيّ. إذ يتكفل بذلك طول الكلمة أو قصرها. وقد يُساءل: لماذا هذا التميّز في الرباعيّ دون غيره كالخماسي والسداسي.

إنّ الرباعيّ وحده هو الذي يحتمل أن يكون مجرداً، أي أصلي الأحرف الأربعة. أمّا ما فوق الرباعيّ فقلّ أن يكون غير مزيد. أي يمكن رده إلى أصول أقلّ - في الغالب الأعم - وذلك بزيادات قياسيّة. وعلى هذا فإن وضوح القياس يكفي لتميّز ما فوق الرباعيّ. ولا يتأتّى هذا الوضوح في القياس إلا إلى ذلك النوع من الرباعيّ الذي يعود إلى أصل ثلاثي، مثل: اجلس يجلس، أو ثنائي، مثل: زقزق يزقزق. وعلى هذا فقد استحقّ الرباعي في العربيّة أن يتميّز عن سواء بضم مضارعه.

إنّ هذه السمة في الميل إلى التخصيص والتوظيف - كما هي الحال في الرباعيّ الذي وُظفت الضمة في مقطع المضارعة منه - سمة تتميّز بها العربيّة التي تميل أكثر من أخواتها إلى التخصيص والتوظيف^(١).

ولم تشارك العربيّة في سمة الضم هذه سوى الأكاديّة. إلا أن قاعدة الرباعيّ هذه، سرت في اسم الفاعل، واسم المفعول، على كلّ ما بُني مما فوق الثلاثي، من رباعيّ، أو خماسي، أو ما فوق ذلك.

والميل إلى اطراد القواعد سمة تعرفها العربيّة في غير هذا المثال. ولنضرب لذلك مثلاً باطراد التانيث بالتاء في كثير من الألفاظ التي لم تحتج إلى

(١) انظر: عميرة (مقطع المضارعة)، ص ١٢٩، وانظر عميرة (خصائص العربيّة) ص ٣٠.

التاء أصلاً، بحكم أن مؤنثها يختلف اشتقاقاً عن مذكرها، نحو: جَمَلٌ وناقصة، وكبشٌ ونعجة، فإن وجود التاء هنا ليس له وظيفة سوى التأكيد على اطراد قاعدة التأنيث بالتاء^(١).

واسم الفاعل صيغة صرفية تدل على من فعل الفعل، إلا أنها لا تنفرد في أداء هذا المعنى، إذ تشاركها في ذلك صيغة المبالغة، والصفة المشبهة.

ومما تجدر الإشارة إليه أن القدماء تنبّهوا إلى العلاقة بين الصفة المشبهة، وصيغة المبالغة، واسم الفاعل. فكلّها تدل على من فعل الفعل. كما تنبّهوا إلى أن المشتقات قد ينوب بعضها مناب الآخر.

فقد ينوب المصدر مناب اسم الفاعل، كما في قول الشاعر:

أَلَمْ تُسَرِّنِي عَاهِدْتُ رَبِّي وَإِنِّي لَبَيْنُ رِثَاجٍ قَائِمٌ وَمَقَامٌ
عَلَى حُلْفَةٍ لَا أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا وَلَا خَارِجًا مِنْ فِي زُورٍ كَلَامٌ

إذ "خارجاً" عند سيبويه "مصدرٌ خذف عامله؛ أي: ولا يخرج خروجاً"^(٢).

وقد تأتي صيغة، فعيل، دالة على الصفة المشبهة، كأن يقال: رجل قبيح، وصيغة المبالغة، نحو: رجل كريم. وهما من معاني اسم الفاعل. وقد تستعمل هذه الصيغة للدلالة على اسم المفعول، في نحو: رجل جريح. وقد قرئت بعض الكلمات الصفاوية^(٣) - وهي عربية بائدة - على أنها على وزن فعيل، بمعنسى مفعول، من نحو: dbh ذبيح أو مذبوح. وقد تكون مصدراً، نحو: زئير، ونقيق. ولا يستبعد أن يكون مفهوم المصدر هو الأصل الذي جاءت عليه هذه الصيغة،

(١) انظر: عمايرة (ظاهرة التأنيث)، ص ٥١.

(٢) الأستراباذي (شرح الشافية) ٧٢/٤.

(٣) انظر Corpus Inscriptionum Semiticarum No. 4646.

ثم أخذ ينحاز إلى مفهوم الوصف. ومن ذلك أن جاءت بعض الكلمات مصدراً على وزن فاعيل، وصيغة مبالغة على الوزن نفسه. ومن ذلك: عذاب بئس أي: شديد^(١)، "وبئس الرجل يبأس بؤسا، وبأساً وبئساً، إذا افتقر واشتدَّت حاجته"^(٢).

إن مثل هذا التداخل ملموس أيضاً في اللغات السامية. فصيغة: فاعيل، تدل على اسم المفعول، كأن يقال عن رجل في السريانية: **ܠܬܡܪ ܠܥܒܐ** tabîr lēbbā "كسير القلب" وتبیر تعني: مُتَبِّر، و "لبا" تعني اللب، وهو القلب. وقد دلَّت هذه الصيغة في هذه اللغة على اسم الفاعل، كأن يقال: **ܠܥܒܐ** lebîš بمعنى: لايس. ودلَّت على المصدر، فقيل: **ܡܡܠܐܡܡܐ** mēqal qīl، أي: قُيِّل قتلًا.

وقد عبّرت العبرية بوزن: فاعيل، عن اسم الفاعل، وصيغة المبالغة، ففي نحو: **חַבִּיב** ḥabīb "حبيب".

ولا تخفى الصلة بين اسم الفاعل وصيغ المبالغة؛ إذ تدلّ الفتتان على من فعل الفعل. ولا يخفى كذلك أن صيغ المبالغة اختصت بالدلالة على المبالغة.

ويبدو أن صيغة: فعّال، اختصّت بالدلالة على الفاعل ذي الحرفة، وذلك نحو: نجّار، وقد استغنت اللغة عن اسم الفاعل أحياناً مكتفية بصيغة المبالغة. وعلى هذا قيل نجّار، ولم يقل: ناجر، مع أن القياس يسمح بذلك. ودلالة: فعّال، على الحرفة، دلالة سامية قديمة. فقد وردت كلمة: نجّار، في الأكادية^(٣) naggārum، وفي العبرية^(٤) naggār، وفي الآرامية naggār، وفي

(١) انظر ابن منظور : (لسان العرب) ، بأس ٢٢/٦.

(٢) انظر ابن منظور : (لسان العرب) بأس ٢٠/٦.

(٣) انظر Von Soden II 710.

(٤) انظر : ربحي كمال (المعجم الحديث: عبري - عربي) ص ٢٩٦.

السريانية^(١) **ܢܓܪܐ** .naggārā

وقد دلت صيغة: فعال، على المبالغة كذلك، دون أن يكون ذلك مرتبطاً بالضرورة بحرفة، كأن يقال في العربية: خطأ، وهي في العبرية **חַטָּא** hattā، وهي في السريانية^(٢) **ܚܬܐ** hattāyā وكلها تدل على المبالغة.

ولما كان اسم الفاعل دالاً على عموم من وقع منه الفعل، فقد كان أكثر شيوعاً من صيغ المبالغة التي لا تدل إلا على وضع خاص. ولعلّ هذا يفسّر السبب الذي حال دون أن تتوسع اللغات السامية في بناء صيغ للمبالغة من غير الثلاثي. فاللغة تصيبها حركة من المد، كأن لا تقتصر على أبنية الثلاثي، إذا كان الأمر يتطلب البناء من الرباعي والخماسي... كما هي الحال في اسم الفاعل. وقد تتصف اللغة بصفة معاكسة، وهي الجزر، كأن تكتفي اللغة بصياغة أوزان المبالغة من الثلاثي دون المزيد.

وأحسب أن تعدد صيغ المبالغة فيه دلالة على أن هذه الأوزان لم تصل من التطور حد الاطراد، كما هي الحال من الاطراد في قواعد اسم الفاعل واسم المفعول. فالاطراد درجة قياسية متطورة، كما هي الحال في الجموع السالمة التي بلغت حداً من القياس لم ترق إليه جموع التذكير، وكما هي الحال في التانيث بعلامات التانيث الذي لم ترق إليه أوضاع التانيث بغير علامة. فهذه الأوضاع غير المتطورة تنتمي إلى مراحل تاريخية أقدم من الأوضاع المتطورة.

وقد تشترك اللغات السامية في البنية التحتية، أو العميقة، ممثلة في قالب الاشتقاق، أي الوزن الصرفي، كاسم الفاعل، أو اسم المفعول... غير أنها قد تختلف في البنية فوقية، أو السطحية، أي في نوع المادة التي تتشكل في ذلك

(١) انظر 197 Costo.

(٢) انظر 102 Costaz.

القالب. فقد اشتقت العربية من مادة "حدد" ما عبرت به عن المهنة: "حدّاد"، ولم تفعل ذلك لغات سامية أخرى. فالحدّاد هو الذي يعالج الحديد، ويصنّعه. أمّا الأكادية، والعبرية، والحيشية، فقد عبرت عن المهنة نفسها باستعمال الوزن نفسه: فعّال، ولكن المادة مختلفة، إذ هي في هذه اللغات من مادة: نفخ أو نفخ، فالحدّاد ينفخ النار التي يعالج بها الحديد، والنفخ والنفخ معنيان متقاربان في علاقتهما بهبوب الريح الذي يحرك الهواء الذي بدوره يشعل نار الحدّاد. وقد سُمّي الحدّاد في الأكادية^(١) نفاخا nappāhu وهي من napāh بمعنى نفخ النار، أو أشعلها^(٢). وفي العبرية^(٣) נַפֵּחַ nappāh، أي من مادة נָפַח "نفخ". وفي الآرامية nappāhā من مادة نفخ. وتبادل الحاء والخاء وارد في اللغات السامية. فقد وردت في العربية المادتان: نفخ، ونفخ. ووردت هذه المادة في كل من العربية والآرامية والسريانية بالحاء. وقد مرّ بنا أنها جاءت في الأكادية بالحاء. ومن تبادل الحاء والخاء في اللغات السامية، أن ترد كلمات من نحو: أخ، وآخر، بالحاء في بعضها وبالحاء في أخرى.

ومما التفت عليه اللغات السامية في المادة اللغوية، غير أن بعضها اختلف عن بعض في تسخير هذه المادة دلاليًا، أن اشتقت العربية من مادة "قصب" صيغة المبالغة الدالة على مهنة، فقيل: قصاب، وهو الجزّار، أو اللحّام. وكل تسمية من هذه التسميات لها علاقة دلالية بمادتها.

وتعود كلمة: قصاب في أصل مادتها إلى: قصب، وتعني: قطع. والقصاب هو الذي يقطع الأشياء إلى قطع. والشئ المقصّب: المقطّع. ومن هنا سُمّيت القصبة، بهذا الاسم، لأنها مقطّعة إلى قطع. وقد تعدّدت استعمالات هذه الكلمة،

(١) انظر Von Soden II 739.

(٢) انظر Von Soden II 732.

(٣) انظر Gesenius 511.

إلا أن المعنى المشترك الذي تلتقي عليه اللغات السامية هو معنى القطع. وعلى هذا كان لنا أن نتصور أن الأصل في تسمية: الطَّرْفَاء، والحَلْفَاء، والقَصْبَاء، مراعاة معنى التقطيع في تكوينها الطبيعي إلى أوصال وكعوب، وليس معنى التجويف. وإن كان التجويف سمةً مرافقة، أصبحت مع الزمن تراحم السمة الأصلية. قال ابن منظور: "وكل نبات كان ساقه أنابيب وكعوباً فهو قَصَبٌ"^(١). وقال: "قصب الشيء يقصبه قصباً، واقتصبه: قطعه"^(٢). وهذا هو الأصل في تسمية القصاب بهذا الاسم. وهو أحد خيارين ذكرهما ابن منظور في تسمية القصاب. قال: "إما أن يكون من القطع، وإما أن يكون من أنه يأخذ الشاة بقصبته، أي بساقها"^(٣). أما المفهوم الثاني "أخذ الشاة بقصبته" فإنه لا يعدّ مفهوماً أصلياً، إذ قصبته الشاة مقيسة بقصب الزرع، والحلفاء، وما شاكل ذلك مما تسأل من أوصال وكعوب، مقطعة قطعاً قطعاً.

وقد دلت صيغة اسم الفاعل على المهنة، فقبل: قاصب، كما قيل كاتب وساق. إلا أن صيغة المبالغة: فعال، أدل على الحرفة، ولذا غلب استعمال قصاب على قاصب. وصيغة المبالغة: قصاب هي التي تدل على هذه المهنة في اللغات السامية، وليست صيغة اسم الفاعل؛ إذ هي في العبرية **qāṣṣāb** **קָצַב**، وهي في السريانية **qāṣṣābā** **ܩܥܨܒܐ**.

وثمة صيغ أخرى تدل على المبالغة في اللغات السامية، وذلك نحو: غفور. ومنها في العبرية **rahūm** أي "رحيم"، وصيغة فعيل، صيغة مبالغة في العربية أيضاً. ومنها في العبرية **ḥabīb** **חֶבֶב** "حبيب"، وأرى أنها تلتقي - هنا - مع اسم المفعول، لا مع اسم الفاعل، فالحبيب في قولنا: هذا حبيب، تعني:

(١) ابن منظور (اللسان) مادة قصب ٦٧٤/١.

(٢) ابن منظور (اللسان) مادة قصب ٦٧٥/١.

(٣) ابن منظور (اللسان) مادة قصب ٦٧٥/١.

المحسوب، ولا تعني المُحبّ. وكثيراً ما استخدمت: فعيل في اللغات السامية بمعنى اسم المفعول. وقد أشار القدامى إلى ذلك في نحو: قَتِيل، وجَرِيح؛ إذ هو الذي وقع عليه الفعل، وليس الذي وقع منه الفعل.

وفي الآرامية^(١) ܪܚܡܢ rahmān، وفي السريانية^(٢) ܪܚܡܢܐ rahmānā، ويقابلها في العربية "رحمَن"، وفي العربية الجنوبية^(٣) rhmn. وهي في الأكادية^(٤) rēmēnū. فهذه الكلمة سامية مشتركة كما نرى في بنيتها العميقة، أي في وزنها، وهي كذلك مشتركة في مادتها، أي في بنيتها السطحية، ولا وجه لعدّها كلمة منقولة عن الآرامية، وقد خُصّصت بنيتها السطحية في العربية، فكانت من أسماء الله تعالى وصفاته الخاصة به. وقد جاء على وزنها -أي بنيتها العميقة - صفات كثيرة، كريّان، وظمآن، وعجلان.

وقد اشتركت العربية مع بعض اللغات السامية في بعض الأوزان التي دلت على المبالغة، مثل: فاعول، التي جاء عليها في العربية: فاروق، وسيل جاروف: شديد الجرف، وطاعون: أي مرض شديد القتل، ويقابله في السريانية^(٥) ܐܪܥܘܢܐ ʾāʿūnā وجاسوس، ويقابلها في السريانية^(٦) ܓܪܫܢܐ ɡāšūšā وقد كثر استعمال هذا الوزن دالاً على اسم الآلة، نحو: الخاطوف، وهو آلة للصيد، والناقوس "مضرب النصراري الذي يضربونه لأوقات الصلاة"^(٧). ويبدو أن كثيراً من هذه الكلمات مستعار من السريانية، إذ كثر فيها هذا الوزن، نحو:

(١) انظر 755 Gesimius.

(٢) انظر 343 Costaz.

(٣) انظر 117 Beeston.

(٤) انظر 970 Von Soden II.

(٥) انظر 265 Fraenkel.

(٦) انظر 243 Fraenkel.

(٧) ابن منظور (لسان العرب) نقس ٢٤٠/٦.

tāhūnā ويقابله في العربية: الطاحونة وهي: الرَّحَى. ومن أمثله في اللهجات الدارجة: الشاكوش والساطور. وقد استعمل هذا الوزن في السريانية للدلالة على صاحب الحرفة، في نحو: ناطور. ونظر الأرامية (بالطاء المهملة) تقابلها في العربية: نظر، إذ تخلو الأبجدية الأرامية من الطاء، ولو كانت (ناطور) عربية الأصل لقل (ناطور) ولكن العربية استعارت هذه اللفظة استعارة، فأخذتها بطريقة لفظها في لغتها الأصلية، وهي تعني حارس البستان الذي ينظر ويراقب، فناطور البستان هو ناطوره أي ناظره. إن وجه الشبه ماثل بين هذا الوزن: فاعول fāʿūl ووزن فعول fāʿūl؛ كلاهما يدلان على المبالغة، ولا فرق بينهما سوى في كمية الصائت a. وقد أورد ابن منظور ما يفيد التحفظ على أصالة ما اشتق من نظر.

ووزن: فعلا، من أوزان المبالغة في اللغات السامية. فمنه في العربية: غضبان، وسكران، وعطشان، ويقظان. وهذه الصيغة عولجت في كتب الصرف تحت اسم "الصفة المشبهة". ومنه في العبرية **יָדָאן** yadʿān.

وقد أشار الصرفيون إلى النقاء الصفة المشبهة باسم الفاعل في المعنى. غير أنها تتميز عنه في دلالتها على صفة ثابتة. وأحسب أن الأدق من ذلك أن تُعدَّ صيغ مبالغة، لأن الظَّمان، والغضبان لا تدل على صفات ثابتة، وإنما تدل على درجة من المبالغة تزيد على الدرجة التي يدل عليها اسم الفاعل. فالظَّمان أشدَّ درجة في هذه الصفة من الظَّامئ. والغضبان أشدَّ درجة من الغاضب.

وتتشابه اللغات السامية في بناء اسم الآلة. ومن أشهر أوزان اسم الآلة وزن مفعَل بالكسر، نحو: مَلْقَط. ويبدو أن الكسر كان مهماً هنا في التمييز بين اسم الآلة واسم المكان، من نحو: مَرَبَّع، ومَوْقَع، ومَوْضِع. ويقابل اسم الآلة مفعَل (بالكسر) وزن mafʿel في العبرية، ومن أمثله **מַלְקֶט** malqet أي: ملقط. وفي السريانية **ܡܠܩܬܐ** malqetā، وهو وزن من أوزان اسمي المكان والزمان، في كلٍّ من السريانية والعربية. ومنه في العربية مشرق ومغرب،

وموضع، ومجلس... وفي السريانية **ܡܫܬܠܐ** maskenā مسكن، و: **ܡܚܘܠܐ** marebā مغرب.

ويتداخل اسم المفعول من غير الثلاثي في العربية مع اسمي المكان والزمان، في نحو: **مُخْرِجٌ**، و**مُلْتَقَى**. وتلتقي هذه الصيغ في نوع متطور من أنواع المصادر، وهو المصدر الميمي. وفي هذا ما يدعم أصالة المصادر تاريخياً بالنسبة للمشتقات الاسمية.

وهكذا نرى أن المشتقات تتداخل تداخلاً شديداً في اللغات السامية. ولعلّ هذا راجع إلى أن الصيغة تكون لغرضٍ ما، كأن تدل على المبالغة، ثمّ تنتقل للدلالة على الآلة؛ وذلك لأن الآلة كثيراً ما تكون أداة الاستكثار والمبالغة كالمنشار، والساطور، والكسارة... إنها أوزان المبالغة صيغت منها أسماء الآلة.

والأوزان الاشتقاقية تتفاوت استعمالاً في كل باب من أبواب المشتقات. فأسماء الآلة ارتقى بعضها إلى مستوى القياس، وظلّت في معظمها غير منضبطة بقياس محدد، ولعلّ السبب يعود إلى أن بعضها لا يكون أصيلاً، كأن يكون منقولاً من لغة أخرى، كلفظة **سكين**^(١)، و**كأس**^(٢)... ولعلّ أكثرها يعود إلى مرحلة ما قبل الانضباط القياسي. وربما كانت كثرة الآلات والأدوات سبباً من أسباب تفلّتها من القياس المطرد.

(١) أصلها آرامي **ܡܢܚܝܬܐ** sēkkīn، وهي في السريانية **ܡܨܬܠܐ** sēkkīnā ويقابلها في العربية: **المدية**. وقد أورد ابن منظور حديث أبي هريرة رضي الله عنه: "إن سمعت بالسكين إلا في هذا الحديث. ما كنا نسميها إلا **المدية**". ابن منظور: (اللسان) سكن ٢١٢/١٣.

(٢) أصلها سومري، وقد أخذتها الأكادية عن السومرية. انظر Von Soden I 454، وأخذتها الآرامية عن الأكادية، وأخذتها العربية عن الآرامية. وقد أخذتها الفارسية عن العربية، إذ هي فيها: **كاسة**. انظر Fraenkel 83.

ومن طريف ما يلحظه المرء أن بعض الصيغ الاشتقاقية يخفى أصلها بسبب ما قد يطرأ عليها من تبدلات صوتية، كما هي الحال في وزن أفعول وإفعل، إذ كان بعضهم يُبدل الهمزة عيناً فتصبح أصفور، أي كثير الصفير، وإربيد، وهي للمبالغة في الدلالة على اللون الأزبد: عُصفور وعربيد، ثم تعاملوا مع العين على أنها أصلية، وعلى هذا وزنت بفعول وفعليل، كما لو كانت عُصفور من عصفور وعربيد من عربد، مع أن الموازنة مع اللغات السامية تُثبت زيادة العين، إذ لا نجد العين في سوى العربية من تلك اللغات، فالعصفور فيها جاء من صفر وليس من عصفور. ومسألة خفاء الأصل التاريخي لكثير من المواد الثلاثية والرباعية وما فوقها مسألة معروفة، وقد عالجناها من قبل في (معالم دراسة في الصرف) وغيره.

وبعد، فأحسب أن هذه النظرات المقارنة قد ألقت بعض الضوء على العمق التاريخي للمشتقات. وقد تكشف بعض الأمور، أذكر بأظهرها:

١- تلتقي اللغات السامية في بنى عميقة متماثلة أو متقاربة، ممثلة في مجموعة من الأوزان الصرفية التي عرفت بالمشتقات. أما المواد الصوتية التي صُبت في هذه الأوزان - وهي البنى السطحية - فإن هذه اللغات قد تلتقي فيها، وبذا تكون قد التقت في البنية العميقة والبنى السطحية معاً، وفي هذا مؤشر على قدم هذه الألفاظ في هذه اللغات، وربما تكون هذه الألفاظ موروثة عن السامية الأم، وقد مثلنا لذلك بكلمة قصاب^(١). بيد أن على الباحث أن لا يسلم تماماً بهذا المبدأ، إذ قد تكون

(١) ومن أمثلة ذلك كلمات من نحو: وقور. وهي في السبئية wqr، وفي العبرية yāqār، وفي الأكادية waqrū، ومنه كلمة: عمود، وهي في العربية الجنوبية amd وفي العبرية ʿammūd، وكلمة منيع، وهي في الآرامية mabbōʿr، وفي العبرية mabbōʿ، وفي الأكادية nambā'u (انظر Bergsträsser 186) أو namba'u (انظر Von Soden II 726).

اللفظة قديمة، غير أن قِدَمُها لا يعني أصالتها، وإنما يعني أن إحدى اللغات السامية قد استعارتها، ثم توالى تداولها من لغة إلى لغة كما مثلنا لذلك بكلمة: كاس، وهي سومرية الأصل. وهي غير مهموزة في الأصل. وقد هُمزت في العربية قياساً على نحو: رأس، وفأس. ولو كانت مهموزة في الأصل لكانت في الأكادية kēs، لأن حروف الحلق في الكلمات المشتركة بين العربية والأكادية يقابلها الصوت ē. ولو كانت الكلمة سامية الأصل لكانت في الأكادية بالشين، لأن الشين الأكادية تقابلها السين بالعربية^(١).

٢- ثَمَّة أَلْفَاظُ التَّقْتِ فِيهَا اللُّغَاتُ السَّامِيَّةُ عَلَى الْبُنْيَةِ الْعُمِيقَةِ - الْوِزْن - ولكنها تباينت في البنية السطحية - المادة - وقد مثلنا لذلك بكلمة حَدَاد، إذ هي في العربية من مادة : حدد، ويقابلها في العبرية nappāh من مادة نفخ، وفي الآرامية nappāhā من مادة نفخ.

٣- ثَمَّةُ مَوَادٍ لُغَوِيَّةٍ تَتَوَافَرُ فِي كَثِيرٍ مِنَ اللُّغَاتِ السَّامِيَّةِ، يَبْدُو أَنَّهَا لَا تَسْلُكُ سُلُوكاً وَاحِداً فِي الْاِشْتِقَاقِ مِنْهَا. وَعَلَى هَذَا كَانَ لَنَا أَنْ نَتَصَوَّرَ أَنَّ مَا جَاءَ اسْمُ آلَةٍ فِي الْعَرَبِيَّةِ عَلَى وَزْنِ فَاعُولٍ، نَحْوُ: طَاحُونَةٍ، يَغْلِبُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَعَاراً مِنَ السَّرْيَانِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَبْنِيَةِ اسْمِ الْآلَةِ فِي السَّرْيَانِيَّةِ. وَأَمَّا الْعَرَبِيَّةُ فَقَدْ جَاءَ فِيهَا وَزْنُ فَاعُولٍ، وَلَكِنَّهُ لَيْسَ اسْمُ آلَةٍ^(٢)، نَحْوُ فَارُوقٍ. وَقُلُّ مِثْلُ ذَلِكَ فِي مَا جَاءَ عَلَى وَزْنِ فَاعُولٍ، مِمَّا دَلَّ عَلَى حُرْفَةٍ، نَحْوُ: نَاطُورٍ، إِذْ هِيَ سَرْيَانِيَّةٌ.

٤- تَلْتَقِي اللُّغَاتُ السَّامِيَّةُ عَلَى الصِّيغَةِ الْوَاحِدَةِ، تَسْتَخْدِمُهَا فِي مَجَالَاتٍ

(١) انظر : عسايرة (المستشرقون والمناهج اللغوية) ط٢، ص ٧٤.

(٢) وردت في العربية طحون بوصفها صيغة مبالغة، وقد وصفت بها الحرب. ولكنها لم تستعمل اسم آلة بمعنى : الرمح.

متعددة، كأن تأتي صيغة: فعيل، دالة على اسم المفعول، والصفة المشبهة، وصيغة المبالغة، والمصدر. وفي هذا إشارة تاريخية إلى أن هذه الصيغ قد تكون في أصلها ذات دلالة واحدة، ثم أخذت تتعدد مجالات استعمالها. وقد رجحنا أن تكون أشكال المصادر المتباينة أسبلاً عتيقة تاريخية تخصصت فيما بعد، في الدلالة على أنواع من المشتقات. ومن ذلك أن ينتقل المصدر: عدل، ليندل على الصفة، في نحو: رجل عدل، ورجل عادل.

٥- يترجح أن تكون الأشكال المطردة قياسياً كاسم الفاعل، واسم المفعول، أحدث تاريخياً من الأشكال غير المطردة فكانما هيأ لها الاطراد نوعاً من النضج والاستقرار والديمومة.

المراجع العربية

- ١ - الأستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد. دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- ٢ - عمارة، إسماعيل: ظاهرة التأنيث بين العربية واللغات السامية، ط٢، دار حنين للنشر، عمان - الأردن، ١٩٩٣.
- ٣ - عمارة، إسماعيل: المستشرقون والمناهج اللغوية، ط٢، دار حنين للنشر، عمان، الأردن ١٩٩٢م.
- ٤ - عمارة، إسماعيل: مقطع المضارعة بين العربية واللغات السامية، مجلة أبحاث اليرموك. (سلسلة الآداب واللغويات) المجلد الثاني عشر، العدد الثاني ١٩٩٤. ص ١١٩ - ١٣٩.
- ٥ - كمال، ربحي: دروس اللغة العربية، دار النهضة، بيروت ١٩٧٨.
- ٦ - كمال، ربحي: المعجم الحديث / عبري - عربي، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٧٥.
- ٧ - ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت.

المراجع الأجنبية

- 1- Beeston, A.L. / Ghal, M.A./ Muller, V. // Ryckmans, J. : Sabaic Dictionary (English - French - Arabic) Beyrouth 1982.
- 2- Bergsträsser, Gotthelf : Einführung in die Semitischen Sprachen, Darmstadt 1963.
- 3- Corpus Inscriptionum Semiticarum Part V, Section 1-1 CIS.
- 4- Costaz, L. Syriac - English Dictionary Beyrouth 1986.
- 5- Dillmann, August : Grammatik der äthiopischen Sprache, Graz - Austria 1959.
- 6- Fraenkel, Sigmund : Die aramäischen Fremdwörter im Arabischen. Leiden 1878.
- 7- Gesenius, Wilhelm : Hebräisches und Aramäisches Handwörterbuch über das Alte Testament, 17 Auflage, Germany 1962.
- 8- Riemschneider, Kasper K. : Lehrbuch des Akkadischen Leipzig 1969.
- 9- Robinson, Theodore H. : Syriac Grammar. Third Edition, London 1949.
- 10- Rosenthal, Franz: A Grammar of Biblical Aramic. Wiesbaden 1961.
- 11- Von Soden, W.: Akkadischen Handwörterbuch, Bd. I-III, Otto Harrassowitz, Wiesbaden 1963.